Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

154

الحوار الوطني السوري
يؤطر الاقتصاد السياسي
ويحدد ملامحه

Volume No. 154, MARCH 2025 - RAMADAN 1446

الحوار الوطني السوري يؤطر الاقتصاد السياسي ويحدد ملامحه

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

يتأثر الاقتصاد بالسياسة، كما تتأثر السياسة بالاقتصاد.

إن أثر القوانين التي تسنها الدول وسياسات حكوماتها سرعان ما تنعكس على الاقتصاد وسلوكه، ومن جهة أخرى يُحدث الاقتصاد آثاره بالسياسة ويغيّر في مجرياتها، وفي تشكيل مؤسساتها السياسية.

يهتم الاقتصاد السياسي بوصفه أحد فروع العلوم الاجتماعية، بصياغة السياسات الاقتصادية كالتوزيع العادل للثروات، والتنمية الاقتصادية وشكلها، ويهتم بالسياسات التجارية، ويحدد أُطر النظام المالي بموارده الضريبية والإنفاق الحكومي.

وتاريخيًا، تأرجحت اعتقادات المدارس الاقتصادية العالمية الساعية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، كالآتي:

- فآمنت المدرسة الليبرالية الكلاسيكية بقدرة الأسواق الحرة على تحقيق النمو من خلال تعظيم الملكية الخاصة وحمايتها، لأن التوازن في الأسواق مرده آليات السوق نفسها دون تدخل الدولة.
- وعلى النقيض تمامًا، اعتقدت المدرسة الشيوعية بحتمية الصراع الطبقي الذي يرسم النظام الاقتصادي والسياسي، كأداة لرفع الظلم عن الطبقات المظلومة.
- بينما جاءت المدرسة الليبرالية الجديدة كحالة وسطية، فآمنت بحرية الأسواق وبالتحرر التجاري مع خفض تدخل الدولة بغية خفض الإنفاق الحكومي.
- وشددت المدرسة الكينزية على دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياساتها المالية والنقدية.

إن أثر الاقتصاد السياسي لا يقتصر على الدولة نفسها، بل يطال علاقاتها الخارجية، ويبدو ذلك من خلال ما يحصل من أحداث عالمية من صراعات جيوسياسية كـ:

- الحرب الروسية الأوكرانية، وما أحدثته من آثار على الاقتصاد العالمي، من تقلب لأسعار الطاقة والغذاء، لأن الدولتين المتحاربتين تنتجان قسمًا كبيرًا من غذاء العالم.
- الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وما أحدثته من ضرر على التجارة العالمية، بزيادة الرسوم الجمركية، مما دفع التضخم العالمي نحو الارتفاع.
- التغيرات المناخية والتكنولوجية حيث صار لها دور بارز في إعادة تشكيل النظام العالمي، وتعقيد المشهد السياسي الدولي.

فكيف يؤثر الاقتصاد السياسي على القرارات الحكومية؟

لا يخفى أثر الاقتصاد السياسي على القرارات الحكومية، كما لا يخفى دور العلاقات الاقتصادية الدولية على تلك القرارات الحكومية. فالاقتصاد السياسي يلعب دوراً في:

- تحديد حجم الموازنة، من خلال اعتماد الحكومات على وارداتها المالية التي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية من خلال تخصيص الميزانية. وبالتالي تحسين البنى التحتية التي تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية وتجنب التضخم أو البطالة، وتعزيز السياسات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم.
- رسم السياسة التجارية والاستثمارية: تسهم العلاقات الاقتصادية الجيدة بين الدول في دعم العلاقات السياسية. مما يُساعد في فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية ويعزز الصادرات، ويُساعد بتوفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبذلك تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً في صياغة القرارات الحكومية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؛ بالدخول في اتفاقيات شراكة اقتصادية، أو بالتعرض لعقوبات اقتصادية كحالة إيران وسورية. وقد أعلن الرئيس الأمريكي عن رغبته بالانسحاب من العديد من الشراكات الدولية لخفض النفقات الحكومية كالدفاع المشترك مع أوروبا، وانسحابه من اتفاقيات التغيرات المناخية وخاصة اتفاقية باريس وهذا سينعكس حتماً على قرارات الحكومة الأمريكية.

الاقتصاد السياسي والحالة السورية:

أنهت سورية حقبة دامت ستة عقود من الديكتاتورية المقيتة، أفقرت الناس، وأهانت كثيراً منهم بين سجون واعتقال وتشريد، ووصلت حصيلة الأربعة عشر عامًا الأخيرة لأكثر من مليون شهيد.

تلك السياسة الجبرية التي أَطبقت على السوريين، أخذت باقتصادهم جبراً نحو الاشتراكية المقيتة فتدخلت الدولة في كل مفاصل حياة الناس فأقصت أهل الخبرة وأبعدت أهل الاختصاص، وجاءت بأناس فاسدين ووصوليين، نهبوا الاقتصاد وخرّبوا البلاد وقتلوا العباد. فكان نظامًا اقتصاديًا اشتراكيًا بئيسًا نجم عنه بيروقراطية أدت لفساد عريض.

ثم دخلت البلاد في حرب تحريرية ضد نظامها السياسي الحاكم سعيًا لتحرير البلاد ولرفع الظلم عن أهلها، مما زاد من نزيف الاقتصاد، وبسبب مجازر النظام البائد طبَّق العالم بمختلف دوله عقوبات جائرة طالت الشعب أكثر من النظام الفاسد نفسه. فقبعت البلاد تحت استعمار لأكثر من أربعة جيوش نظامية وغير نظامية، استدعاها رئيسها الخائن الغاصب للسلطة.

ثم وفي الثامن من كانون الأول من عام ٢٠٢٤ منّ الله على سورية بالتحرر من تلك القيود، وكان تحريراً مشرِّفًا وبأقل قدر من الدماء، مقارنة بأي ثورة تحرير في العالم.

وخلال أقل من ثلاثة أشهر قامت القيادة العسكرية والسياسية المؤقتة الجديدة، بإجراء حوار وطني على مستوى التراب السوري، فعقدت في المراكز الثقافية في المدن والبلدات السورية حوارات لم يعهدها الناس منذ أكثر من ستين عامًا، فرضي عنه البعض واحتج آخرون، وأحجم غيرهم. بدأ الحوار بعصف ذهني جماهيري، عندما طافت لجنة إعداد الحوار الوطني لمقابلة الناس بشكل مفتوح في كل محافظة على حدة، وانتهت اللقاءات بطلبات لخصتها اللجنة كحاجات ورؤى.

ثم وجهت الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة المواطنين السوريين في داخل البلاد وخارجها في محاور مؤتمر الحوار الوطني السوري عبر رابط إلكتروني، وبلغ عدد المشاركين أكثر من ستة آلاف شخص من السوريين خلال ساعة ونيف، من الداخل السوري ومن خارجه، فتم تعليق الرابط بسبب هذا العدد الهائل، فالمستهدف هو ٦٠٠ مشارك. ثم طُلب من بعض الخبراء والمهتمين ممن ارتأى الناس ترشيحهم كشخصيات ذات أثر عام، المشاركة في مؤتمر للحوار الوطني السوري.

اجتمع ٦٠٠ شخص من كل أطياف سورية بلا استثناء، حضروا كسوريين وليسوا كجماعات لأن الحوار حوار وطني أي لأهل الوطن. منهم من حضر الجلسات التي عقدت في المحافظات ومنهم من تم استدعاؤه.

وأتكلم عن نفسي، فقد جاءتني رسالة من محافظة حماة ليلة اليوم الأول للحوار تُبلغني حضور مؤتمر الحوار، وأبلغوني أن حضوري ضروري بناء على ترشيح كثير من الناس ممن التقوا المسؤولين، لأكون ممثلاً لهم، فكان لزاماً عليّ تأدية الواجب الوطني، احتراماً لمن رأى أني أمثله، وأصلح للحوار عنه.

إن العناوين التي طرحت للحوار كانت نتاج عصف ذهني جماهيري، شكّلت حجر الأساس للحوار الوطني السوري الذي اجتمعنا على نقاشه وتعديله والحذف منه والإضافة له.

تم توزيع المجتمعين إلى ستة محاور مما أجمع عليه السوريون، توزعنا على ١٦ قاعة ضخمة ضمن قصر الشعب، جلس كل ٤٠ تقريبا على طاولة واحدة في كل قاعة يديرها مسيّر ومسيّرة، وكانوا محترفين ومرنين جداً، لم يتدخلوا في موضوعات الحوار عدا التنسيق إن لزم الأمر.

ونتاج هذا الحوار تم تلخيصه في ورقة أو أكثر، ثم رفعت مخرجات كل قاعة إلى لجنة تنسيقية لخصت وجمعت ما تشابه، ثم أعيد لنا لنسمعه ونغيّر ما فيه إن لزم الأمر، ثم تم إقراره ورفعه ليصاغ على شكل مخرجات لمؤتمر الحوار الوطني، ثم اجتمعنا في قاعة كبيرة لنسمع جميعنا ما انتهينا إليه، وحضر السيد الرئيس وألقى كلمته.

فهل يكفي يوم واحد لهكذا حوار؟

الحقيقة هذا اليوم الحواري قد سبقه أيام عديدة من العصف الجماهيري، وبوصفنا خبراء ومهتمين أنهينا المهمة ساعات اليوم من الصباح إلى المساء، وهذا كافٍ لأهل الخبرة والعلم.

إن ما تم وضعه، يُعدُّ إطاراً عريضاً للدستور السوري، ومدخلاً أساسيا لخبراء صياغة الدستور ليعملوا وفق مقتضاه ويحققوا مراده. وقد تمثل الحضور بأهل الكفاءات التخصصية، وكانوا متنوعين تنوع النسيج السوري. وكان الحوار صريحاً وجدياً وعميقاً، عبّر فيه المتحاورون عن رأيهم دون أدنى خوف.

لقد رسمت مخرجات الحوار مستقبل سوريا، ومن أجمل ما سمعته: (كُنا في دولة نخاف منها، فصرنا اليوم في دولة نخاف عليها).

وقد افتتح الرئيس أحمد الشرع المؤتمر وختمه بكلمة طيبة، وصافح المشاركين جميعهم. وتجولنا في قصر الشعب بكل حرية. وشدّ نظري وجود مصلى للنساء ومصلى للرجال داخل ردهات القصر وهذا ما لم نعتد عليه ولم نسمع عنه من قبل، فسبحان مُغيّر الاحوال، لقد صار قصر الشعب للشعب فعلا دون أي عائق. حيث خرج منه ساكنه المجرم، ودخله ساكن جديد يحترم الناس، فكنا كمن كان في بيته.

أولا: الحوار الوطني:

كان البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري بحضور سائر الأطياف والشرائح المجتمعية، في أجواء سادها الوفاق والحرص على المصالح الوطنية العليا، وقد حدد ثمانية عشر مُخرجًا مهدت لصياغة الإعلان الدستوري، وهي كالآتي (باختصار):

١. الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية، وسيادتها على كامل أراضيها، ورفض أي شكل من أشكال التجزئة والتقسيم، أو التنازل عن أي جزء من أرض الوطن.

٢. إدانة أي اعتداء على الأراضي السورية.

٣. حصر السلاح بيد الدولة، وبناء جيش وطني احترافي.

٤. الإسراع بإعلان دستوري يناسب المرحلة الانتقالية لسد الفراغ الدستوري، لبناء أجهزة الدولة.

٥. الإسراع بتشكيل المجلس التشريعي بمعايير الكفاءة والتمثيل العادل.

٦. تشكيل دستور دائم، يحقق التوازن بين السلطات، ويرسخ قيم العدالة والحرية والمساواة، لبناء دولة القانون والمؤسسات.

٧. تعزيز الحرية كقيمة عليا في المجتمع، وضمان حرية الرأي والتعبير.

٨. احترام حقوق الإنسان، ودعم دور المرأة، وحماية حقوق الطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيل دور الشباب في الدولة والمجتمع.

٩. ترسيخ مبدأ المواطنة، ونبذ كافة أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بعيداً عن المحاصصة.

١٠. تحقيق العدالة الانتقالية، بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وإصلاح القضاء، وسن التشريعات اللازمة، واستعادة الحقوق.

١١. ترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب السوري، ونبذ كافة أشكال العنف والتحريض والانتقام، بما يعزز الاستقرار المجتمعي، والسلم الأهلي.

١٢. تحقيق التنمية السياسية وفق أسس تضمن مشاركة كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية، واستصدار القوانين المناسبة لذلك، والتأكيد على إجراءات العزل السياسي وفق أسس ومعايير عادلة.

١٣ . إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة، عبر تبني سياسات اقتصادية تحفيزية، بما يُعزز النمو ويُشجع على الاستثمار وحماية المستثمر، ويستجيب لاحتياجات الشعب، ويدعم ازدهار البلاد.

١٤ . الدعوة إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وعودة المهجرين واللاجئين.

١٥ . إصلاح المؤسسات العامة، وإعادة هيكلتها، والبدء بعملية التحول الرقمي، بما يعزز كفاءة المؤسسات، لمكافحة الفساد والترهل الإداري، والنظر في معايير التوظيف على أساس الوطنية والنزاهة والكفاءة.

١٦ . مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في دعم المجتمع، وتفعيل دور الجمعيات الأهلية لمساندة الجهود الحكومية في إعادة الإعمار، ودعم الدولة لمنظمات المجتمع المدني بما يضمن لها دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية والاستقرار.

١٧ . تطوير النظام التعليمي، وإصلاح المناهج، ووضع خطط تستهدف سد الفجوات التعليمية، وضمان التعليم النوعي، والاهتمام بالتعليم المهني، لخلق فرص عمل جديدة، وربط التعليم بالتكنولوجيا لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

١٨ . تعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري.

ثانياً : الإعلان الدستوري :

تلك خطوة خطتها سورية في تثبيت نصرها وتأطيره تشريعياً. فبعد الحوار الناجح عكف الخبراء وأصدروا إعلاناً دستورياً سورياً جديداً يُثبت هوية الدولة السورية، بمنأى عن التشويه الذي صبغ مسيرتها منذ عام ١٩٦٣ والذي انحرف بسفينة السوريين من خلال تولي قيادات جبرية بدأها مجموعة من الانقلابيين من ذوي النظرة الضيقة، فأدخلوا البلاد في نفق ديكتاتورية ظالمة.

إن ما فعله السوريون قد أعطى الشرعية لدولتهم، والتي سوف يُبنى عليها ما بعدها من خطوات، وسيمارسون السياسة، وسيصنعون الاقتصاد، دون سلبية منعاً من إفساح المجال لعودة المجرمين من الوصول إلى الحكم ثانية.

لذلك على السوريين أن يفكروا بحرية دون خوف، وبعيداً عن نظرية المؤامرة، ليكونوا قادة يصنعون التاريخ، وليسوا أتباعاً يصنعهم الأخرون.

ثالثًا : الدستور :

إن الإعلان الدستوري يمهد الأرضية الدستورية والقانونية لشرعنة الانتقال من المرحلة الانتقالية الى الحالة الدائمة . أما الفروق بين الدستور والإعلان الدستوري، فهي كالآتي :

- الدستور يكون دائمًا، لأنه ينظم الحياة الدستورية ضمن دولة مستقرة، أما الإعلان الدستوري فيكون مؤقتًا لأنه يهتم بمرحلة انتقالية تمهد لصياغة الدستور الدائم .
- الدستور تكتبه لجنة منتخبة متعددة الاختصاصات واسعة الطيف المجتمعي، أما الإعلان الدستوري فتكتبه لجنة خبراء تخصصية .
- الدستور يشمل تفاصيل كثيرة، أما مضامين الإعلان الدستوري فمقتضبة تناسب المرحلة الانتقالية .
- الدستور يخضع لاستفتاء الشعب، أما الإعلان الدستوري فلا يحتاج ذلك .

الاقتصاد السياسي يرسم ملامح الاقتصاد السوري :

إن المذهب الاقتصادي للاقتصاد السوري، لن يجنح نحو الاشتراكية البغيضة ولا نحو ربيبتها الشيوعية الداعية للتدخل السافر للدولة في الحياة الاقتصادية . ولن يجنح للرأسمالية الجشعة الداعية لترك الحبل على غاربه للقطاع الخاص المحكومة بالمقولة المشهورة (دعه يعمل دعه يمر) الذي يبرر كل الأفعال السيئة ببرغماتية ظالمة .

بل سيكون اقتصاداً يجمع :

- بين القطاع العام (الضروري منه) المؤطر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(النَّاسُ شركَاءُ في ثلاثٍ : في الكلأِ والماءِ والنَّارِ)** وتشير النار لكل موارد الطاقة .
- وبين حرية القطاع الخاص المنضبط بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(لا يَبِيعُ حاضِرٌ لبادٍ دَعُوا الناسَ يَرْزُقُ اللهُ بعضَهم من بعضٍ)**، وفي رواية : **(لا تَناجَشوا ، ولا تَدابَروا ، ولا تَنافَسوا ، ولا تَحاسَدوا ، ولا تَباغَضوا ، ولا يَسُمِ الرَّجُلُ على سَوْمِ أخيهِ ، ولا يَبِعْ حاضِرٌ لبادٍ ، دَعوا النَّاسَ يَرزُقُ اللهُ بَعضَهم مِن بَعضٍ)**، وهذا يحتم منع كل ما يُشوش ظروف العرض والطلب، ويُرسي الإفصاح والشفافية بما يُمكّن من إقامة العدل في الأسواق . فضلاً عن المحافظة على الملكية العامة والخاصة معًا .

وبعد بناء البيت الداخلي وإحكام بنائه، ستكون العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية للدولة السورية منبثقة من بيتها الذي رتبه السوريون أنفسهم خدمة لمصالحهم ورؤاهم، وليست مبنية على رؤية شخص مهما علت رتبته، لأن ذلك كفيل بتفرده في اتخاذ القرارات ورسم الرؤى، ظانًا بنفسه أنه المتفرد بالحكم متأسيًا بقول فرعون وفعله، الذي وصل به الأمر أن يدعي: **فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ** (النازعات: ٢٤)، وعندما لم يصده أحد من قومه، وصل بهم الحال إلى التبعية والاستعباد، قال تعالى: **فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ** (الزخرف: ٥٤).

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٠ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٥ م